دون محاولة ربطها بالواقع السياسي المحلي وبخطط السياسة البريطانية في المنطقة . فما هو التقييم الحقيقي للمجالس التشريعية التي تمخضت عن القانون الاساسي . وكيف أمكن للامير عبدالله بالتعاون مع بريطانيا احتواء المعارضة الوطنية من خلال تلك التجربة الدستورية المشوهة ؟ وكيف انه كان من شأن المادة ١٧ الخاصة باشراف الادارة البريطانية على منح امتيازات المشاريع تسهيل سيطرة الحركة الصهيونية على تلك المشاريع كما جرى بالامتيازات الممنوحة لشركة كهرباء فلسطين وشركة البوتاس الفلسطينية . ثم المرامي الخطيرة التي حملتها المادة ١٩ بشأن سريان معاهدات تسليم المجرمين على الاردن لاحكام الطوق حول الثورة في كل من سوريا وفلسطين ... الى غير ذلك من النصوص التي لم تثر فضول الكاتب .

لقد بدا قصور هذا النهج ايضا عندما تعرض المحافظة « للمعضلة الفلسطينية والعلاقات الاردنية ـ البريطانية » فقد جاء هذا الفصل أقصر فصول الكتاب (١٤١ ـ ١٦٧) على اهمية الدور الذي لعبته بريطانيا عبر النظام الاردني . وانهمك الكاتب بعرض تسجيلي مبتور لبعض فصول تلك المأساة بأسلوب مدرسي بينما عجز عن ابراز الخطوط العامة والاساسية من خلال تحليل لعلاقة بريطانيا المزدوجة والتزاماتها تجاه الحركة الصهيونية من ناحية وتجاه الامير عبدالله من ناحية أخرى .

في مناسبة اخرى يتعرض الكاتب للحديث عن النزاع الذي ثار حول امكانية انضمام الاردن الى العراق بعد مقتل الملك عبدالله ويسوق جملة احداث غير مترابطة وغير مفهومة حول زيارة ابو الهدى الى الرياض وعدوله عن موقفه السابق المؤيد للوحدة مع العراق ، وكيف انه تحالف مع كلوب لافشال مساعي الوحدة (ص ١٩٧) ـ كيف جاء هذا التحول في موقف ابو الهدى ؟ ولماذا وقفت بريطانيا ضد انضمام الاردن الى العراق مع تبنيها لفكرة « الهلال الخصيب » (ص ٢١٣) هذا ما لم يجب عليه المحافظه واكتفى بعرض جملة مواقف مجزأة دون ان يصل الى معرفة موقف بريطانيا الحقيقي من قضية الوحدة العربية .

(٢) عمد الكاتب الى تسجيل الاقتباسات وعرضها كما هي بصياغتها الاصلية نفسها دون وضعها ضمن اقواس خاصة فظهرت كأنها جزء من صياغته وبنات افكاره وأدى ذلك بالتالي الى وجود تمايز ظاهر بين فقرات الكتاب في اللغة والاسلوب وطريقة التفكير . والى تبني الكاتب لهجة المستشرقين احيانا البعيدة عن فهم حقائق الامور بل والى تبني آراء معادية ومضللة تعبر عن وجهة نظر أصحابها احيانا اخرى . فالمحافظة يرى في ذلك الموقف الوطني ضد محاولة ربط المنطقة بسياسة الدفاع الغربي بعد طرح حلف بغداد « قضية منافسة على زعامة العرب بين مصر والعراق » كما ارتأت اذاعة هيئة الاذاعة البريطانية التي استند الكاتب الى احد تعليقاتها (ص ٢٢١) . وفي موطن آخر انجر المحافظة الى تبرير محاولة انضمام الاردن الى الحلف وذلك بعد ان ساق هنا وعلى مدى نصف صفحة آراء هزاع المجالي بحرفيتها كما اوردها في مذكراته (هزاع المجالي ص ١٥٣ ـ ١٥٥) . ويعود ليبدي سخطه واسفه لعدم انضمام الاردن للحلف حين ينقل هنا رأيا لهزاع المجالي فيقول : « ان الحكومة الاردنية قد وقعت في خطأ فادح لعدم تشكيلها وفدا رسميا للتفاوض مع الوفد البريطاني ، ودعوتها الجنرال تمبلر ، فانتقلت بذلك الصفة السرية للمفاوضات وانتقلت تفاصيلها الى الشارع وانتشرت الشائعات حول التنازلات الاردنية مخاطر الانضمام للحلف » (ص ٢٣٤) . وينقل الكاتب اقتباسا مبتورا على ما يبدو عند حديثه عن نتائج انتخابات ١٩٥٦ فلا يفسر لنا كيف جاءت نتائج الانتخابات « باعثة على الدهشة » (ص ٢٥٣) . وفي موطن آخر يبدو الكاتب متطوعا للحديث عن مزايا التحالف الاردني ـ البريطاني فيقول : « تكمن اهمية هذا التحالف في المعونة المالية المقدمة للجيش الاردني ، وفي حماية الاراضي الاردنية من اي عدوان خارجي والواقع ان هذا التحالف قد جنب الاردن الاحتلال الاسرائيلي لاراضيه وضمن له سلامة حدوده الطويلة مع اسرائيل ، وبانهاء معاهدة ١٩٤٨ زالت هذه الضمانة وأصبحت الحدود الاردنية مع اسرائيل عرضة للهجوم وغدت التزامات بريطانيا تجاه اي نزاع مسلح بيد العرب واسرائيل او بين الاردن واسرائيل مقتصرة على مضمون البيان الثلاثي الصادر في ٢٥ ايار ١٩٥٠ وميثاق الامم المتحدة » (ص ٢٧٠ ، ٢٧١) . قد نكون مغالين اذا قلنا ان هذا هو رأي الكاتب الا انه بدا كذلك بعد عرض المحافظه حرفيا ما قاله احد النواب البريطانيين على ما يبدو داخل احد الجلسات البريطانية .

لقد افتقد الكاتب الخلفية العلمية ووقع لذلك